العدد (1705) السنة السابعة - السبت (23) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المعارضة المسلحة وبناء الدولة العراقية

لطفي حاتم

منذ الاحتلال الامريكي للعراق تعيش البلاد أزمة وطنية متواصلة لكثرة من الأسباب الفكرية والسياسية منها الموقف من التواجد الأجنبي ومنها كيفية بناء شكل الدولة العراقية ومنها مستقبل نظامها السياسي وأخرها استخدام العنف المناهض للاحتلال الامريكي والعملية السياسية.

استناداً الى تعدد أسباب النزاعات الوطنية وعدم التوصل الى حلول مشتركة فضلاً عن غياب رؤية وطنية لبناء المستقبل السياسي للدولة العراقية أحاول البحث عن الجذور الاجتماعية / السياسية للوضع الوطني الشائك عبر المحاور التالية : .

١ : .الاحتلال الامريكي والعملية السياسية.

٢ : .المعارضة المسلحة ومستقبل العراق السياسي.

٣ : .آفاق تطور العملية السياسية .

على أساس تلك المنهجية أحاول الخوض في الموضوعات المثارة برؤية واقعية تهدف الى تقريب وجهات النظر خدمة لمصالح البلاد الوطنية.

أولا : ـ الاحتلال الامريكي والعملية السياسية.

بداية نشير الى إن الاحتلال الامريكي للعراق وانهيار دولته المركزية شكل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية بعد حقبة المعسكرين ، وبهذا فقد اشر الاحتلال الى حزمة من الإشكالات السياسية / القانونية التي يمكن تحديدها بالوقائع التالية: ـ

الواقعة الأولى ـ يعتبر الاحتلال الامريكي للعراق احتلالاً ضد دولة ذات سيادة، استناداً الى القانون الدولي والمواثيق الناظمة للعلاقات الدولية .

الواقعة الثانية ـ شكل الاحتلال الامريكي تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لبلد عضو في المنظمة الدولية، وبهذا المسار أكد الاحتلال الامريكي للعراق على بدء مرحلة جديدة تتسم بتداخل القضايا الوطنية مع السياسية الدولية.

الواقعة الثالثة : . على الرغم من الاتفاقية الأمريكية / العراقية المتضمنة ترتيب العلاقة السيادية بين الدولتين إلا أن العراق لازال دولة ناقصة السيادة استنادا الى (مشاركة) الطرف الأمريكي في صياغة مفاصل الحياة / السياسية / الأمنية فضلا عن تأثيره على تطور العلاقات الوطنية / الإقليمية .

الواقعة الرابعة: . اعتماد أطراف عراقية لغة السلاح نهجا لفرض رؤيتها السياسية رغم المسار السلمي لتطور العملية السياسية .

الواقعة الخامسة: . تشابك العمليات العسكرية المناهضة للاحتلال والعملية السياسية مع عمليات إرهابية مرتكزة على الابادة الطائفية .

استناداً الى تلك الوقائع تواجهنا الأسئلة التالية: . كيف تستطيع القوى العراقية الوطنية التوصل الى قواسم مشتركة لحل أزمة البلاد السياسية .؟ وهل تتغلب مصلحة العراق الوطنية على المصالح المنبثقة من الرؤى والإيديولوجيات الحزبية والطائفية ؟ .

لغرض الاحاطة بتلك التساؤلات الكبيرة دعونا نستعرض الماضي القريب للدولة العراقية وسمات بنائها السياسي .

بات معروفا إن الدولة العراقية ومنذ نشأتها الأولى اتسمت بعدم توافقها مع تشكيلتها الاجتماعية / الطائفية / القومية، وبهذا فان التناقضات المستعصية التي افرزها الطور الأخير من تطورها ـ الدولة ـ أدت الى تجذير النزاعات الوطنية حيث جرى حبس سلطة الدولة السياسية بيد أقلية استبدادية تشابكت في توجهاتها السياسية الرؤى الطائفية / العشائرية / الحزبية .

إن تواصل الاستبداد السياسي الطائفي / العرقي في منظومة العراق السياسية أفضى الى خراب التشكيلة العراقية واستعصاء حل تناقضاتها بالطرق السلمية الامر الذي شكل أرضية خصبة للنزاعات الاجتماعية والتداخلات الأجنبية المتواصلة وما نتج عن ذلك من ضياع بناء مرجعية وطنية عراقية قادرة على حل أزمات البلاد السياسية .

إن سمات منظومة العراق السياسية تدعونا الى مناقشة فكرية / سياسية لبناء المعارضة المسلحة، وموقفها من مستقبل العراق السياسي .

ثانياً : . المعارضة المسلحة ومستقبل العراق السياسي.

قبل الخوض في مضامين وأهداف قوى المعارضة المسلحة لابد لنا من تسجيل ملاحظتين أساسيتين الأولى منهما إن الروح الفكرية الناظمة لهذه الدراسة نابعة من الحرص على مستقبل العراق بعيدا عن المشاعر التي أفرزتها سني المعارك العبثية وثانيهما محاولة تحديد أهداف المعارضة المسلحة ارتباطاً بطبيعة النتائج الجديدة التي أفرزها تطور السياسية الدولية .

انطلاقا من تلك الملاحظات ننتقل الى مناقشة ملموسة لواقع المعارضة المسلحة آملين التوصل الى رؤية سياسية / فكرية تساهم في إيجاد حلول وطنية مشتركة لحل أزمة العراق السياسية.

بداية لابد لنا من تحديد سمات وأشكال المعارضة المسلحة لغرض حصر السجال بأطره العراقية استناداً الى المعالم التالية: .

المعلم الأول : ـ الهوية الإقليمية للمعارضة المسلحة والتي يمكن تحديدها بـ: ـ

١ : . قوى مسلحة وافدة متشكلة من : ـ

ـ قوى طائفية سلفية تنطلق عملياتها العسكرية من روح تكفيرية تتغذى من قوى سلفية عربية ومن بعض دول الجوار ويعكس نشاطها المتسم بالإرهاب المشاركة الإقليمية في تحديد مستقبل العراق السياسي .

ـ قوى سلفية تترابط وتنظيمات ما يسمى بالقاعدة تعمل لمحاربة الأمريكان وقواتهم في مناطق مختلفة من العالم العربي ومنها العراق.

ـ ترابط أنشطة القوى المسلحة الوافدة مع أنشطة إستخباراتية لدول عربية ومؤسسات سلفية دولية تتوخى تحقيق أهداف سياسية تضعها قوى إقليمية / دولية.

٢ : . قوى عراقية مناهضة للاحتلال والعملية السياسية .

دراسة متأنية لفصائل المعارضة المسلحة العراقية نجدها تتشكل من: ـ

ـ أقسام من كوادر الجيش العراقي السابق ومنتسبي الأجهزة الإدارية والأمنية / والاستخباراتية ذات النزعة المناهضة للاحتلال والعملية السياسية.

ـ أقسام من حزب البعث العربي الاشتراكي.

ـ فصائل من القاعدة الاجتماعية للنظام السابق تعرضت للخراب والاقصاء بعد انهيار الدولة العراقية.

المعلم الثاني: . الهوية السياسية / الأيديولوجية:

ـ روح سلفية تكفيرية واقصائية تنطلق من الفتاوى المغلفة بأطر دينية تتبناها قوى الإسلام السياسي السلفي .

ـ أفكار قومية مناهضة للأمريكان وأركان العملية السياسية تنطلق من عقائد وشعارات مثالية تغترب عن الوقائع التي أفرزتها التطورات الدولية بعد حقبة المعسكرين .

أخيراً لابد من التأكيد على أن تيار الإسلام السياسي السلفي والقوى القومية المسلحة تشترك بميزة أساسية يمكن تحديدها بغياب الأهداف والبرامج لبناء مستقبل الدولة العراقية.

إن تحديدنا لطبيعة فصائل المعارضة المسلحة ورؤيتها للنزاع الدائر في العراق يهدف الى التركيز على المعارضة المسلحة العراقية مستبعدين القوى الإرهابية الوافدة بسبب عدم أمكانية التحاور معها لعنصرها الأجنبي الوافد من جهة وترابطها مع أجندة خارجية من جهة ثانية .

إن التحديد المشار إليه لا يستبعد التعاون بين الشكلين الأساسيين للمعارضة المسلحة وذلك بهدف الاستفادة من امكانات بعضهما في العمل العسكري المعارض .

على أساس تلك الرؤية وقبل الخوض في تحليل رؤيتنا للمعارضة العراقية المسلحة دعونا نطرح الأسئلة التالية: .

ما هي الأهداف السياسية التي تنشدها المعارضة العراقية المسلحة ؟ ورؤيتها البرنامجية لبناء شكل الدولة العراقية وطبيعة نظامها السياسي القادم ؟ .

لغرض تقدير شرعية الأسئلة المثارة يتحتم علينا التعرض الى محورين أساسيين: الأول منهما تأشير الوقائع السياسية المتحكمة بمنظومة العراق السياسية في الظروف التاريخية المعاشة. وثانيهما ترابط هذه المنظومة بطبيعة الخطاب السياسي للمعارضة العراقية المسلحة.

عند تعرضنا لطبيعة الوقائع السياسية الجارية في العراق نراها تتمثل بجملة من الوقائع منها: .

الحقيقة الأولى: ـ أفضى الاحتلال الامريكي الى إعادة بناء الدولة العراقية بسمات جديدة مختلفة عن بنائها السابق .

الحقيقة الثانية: ـ أرسى البناء الجديد للدولة نظاماً سياسياً يرتكز على الشرعية الانتخابية والتداول السلمي بين اطراف العملية السياسية.

الحقيقة الثالثة: ـ أنتج التوافق السياسي بين أطراف العملية السياسية تقسيما طائفيا / عرقياً للدولة العراقية.

الحقيقة الرابعة:ـ تداخل التقسيم الطائفي للدولة العراقية ومشاركة الحليف الامريكي في حل الملفات السياسية الاقتصادية / العسكرية بكلام آخر بناء مستلزمات ازدواجية السلطة في الدولة العراقية بين الحليف الخارجي وأطراف العملية السياسية .

إن الوقائع السياسية الأنفة الذكر تزامنت وحراك سياسي في تشكيلة العراق الاجتماعية تمخض عن ظهور كثرة من المؤسسات الأهلية والمدنية المتجسدة بالتشكيلات التالية: .

ـ ظهور الكثير من الأحزاب السياسية ، المنظمات المهنية ، الجمعيات بمختلف أشكالها وتطور مشاركتها في حياة العراق السياسية.

ـ تنامي وتطور حزمة من منظمات المجتمع المدني الناشطة في مختلف المجالات السياسية / الاقتصادية مثل النقابات، جمعيات المرأة والحركات الطلابية المختلفة.

ـ ترسخ وتطور مؤسسات المجتمع الأهلي المتمثل بالمؤسسات العشائرية، والمنظمات الدينية، والمراكز الطائفية.

إزاء هذا ا الحراك الاجتماعي / السياسي الهائل ومساهمته في الحياة السياسية يواجهنا السؤال التالي: ما هو موقف المعارضة العراقية المسلحة من حرية عمل المنظمات الاجتماعية المدنية والأهلية ؟ .

لغرض الإجابة على التساؤل المذكور دعونا نتابع مضامين وطبيعة الخطاب السياسي للمعارضة العراقية المسلحة المترابطة وبناء الدولة العراقية السابق ونظامها السياسي المتمثل بالفكر الأيديولوجي لحزب الدولة الحاكم.

من المعروف أن شكل بناء الدولة العراقية ومنذ نشأتها كان شكلا مركزياً الامر الذي أفضى الى نتيجتين بالغتي الخطورة على تطور التشكيلة العراقية الأول منهما بناء الدولة القومي المرتكز على العنصر العربي الذي تطور لاحقا الى نزعة عنصرية. وثانيهما غياب الاستقرار السياسي بسبب اندلاع النزاعات المسلحة بين الدولة وبين القوى القومية الكردية التي جرى إقصائها من المساهمة في حياة البلاد السياسية.

إن تطور البناء المركزي للدولة العراقية ترافق ولفترة طويلة مع هيمنة حزب البعث العربي الاشتراكي على مفاصل الحياة السياسية / الاجتماعية وما نتج عن ذلك من إقصاء القوى السياسية ومنعها من مزاولة نشاطها السياسي .

إن السمات التي جرى التعرض لها وضعت الدولة العراقية على طريق مسدود تمثل بمستويين مستوى انسداد المصالحة الوطنية بين الدولة ومكوناتها السياسية / القومية. ومستوى آخر تجسد في عجزها عن بناء علاقات دولية تتسم بتوازن المصالح الدولية / الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

من هذا نخلص الى استنتاج مفاده أن البناء المركزي للدولة العراقية الذي أنهد بسبب الاحتلال لم يكن قادرا على شد مكونات التشكيلة العراقية القومية منها والطائفية لهذا لابد من البحث عن طريق جديد يلبي تطلعات المواطن العراقي المتماشية مع صيانة حقوق الإنسان والتنمية الوطنية .

على أساس تلك الموضوعات نعود لمناقشة فكر المعارضة العراقية المسلحة بادئين بالسؤال التالي ما هو برنامج المعارضة المسلحة لحكم البلاد وما هو مشروعها لبناء الدولة العراقية بعد انهيار بنائها المركزي السابق ؟ .

استنادا الى ذلك السؤال الأساسي نحاول قراءة الخطاب السياسي للمعارضة المسلحة العراقية اعتماداً على رؤية أجنحتها السياسية المتضمنة في الخطب والبيانات والمقالات التي تصدر بين آونة وأخرى والتي يمكن إجمال مضامينها بالمرتكزات الفكرية والسياسية التالية :.

ـ محاربة شخصيات وقادة أحزاب العملية السياسية بوصفهم (عملاء) للقوى الخارجية / الإقليمية .

ـ مقاومة التوسع الإيراني في العراق عبر محاربة امتداداته الطائفية.

إن خطاب المعارضة المسلحة ومضامينه ينطلق من اعتماد العنف وسيلة أساسية لاستلام السلطة السياسية . وبهذا المسار ولغرض مناقشة موضوعة العنف كأسلوب كفاحي لتحقيق أهداف سياسية لابد لنا من العودة الى النهج السياسي لحزب البعث وطبيعة بنائه التنظيمي واستراتيجيته السياسية .

من المعروف أن حزب البعث العربي الاشتراكي نشأ وتطور جنباً الى جنب مع القوى اليسارية والاشتراكية في البلاد العربية كفصيل أساسي من فصائل التيار القومي العربي وقد وضع الحزب في برامجه السياسية كما الأحزاب الاشتراكية مهمة الوصول الى السلطة عبر الطريق(الثوري) ، ورغم هذا المشترك بين الاحزاب الايديولوجية إلا أن السمة الأبرز لحزب البعث في العراق تكمن في تمكنه من تحويل بنيته التنظيمية الى بنية عسكرية وما نتج عنها من استخدام العنف ضد خصومه السياسيين .

إن التحول العسكري لحزب البعث يستمد جذوره من كثرة من الأسباب التاريخية / الفكرية / الاجتماعية منها أهدافه القومية المتمثلة ببناء دولة قطرية مركزية تشكل قاعدة إقليمية للتوحد العربي وصولاً الى الوحدة العربية. ومنها جذور القوى الاجتماعية المتنفذة في الحزب ـ خاصة في أطواره الأخيرة ـ المتكونة من أبناء عشائر وقبائل اتخذت من القتال و حيازة السلاح نشاطاً اقتصاديا لها. ومنها ترابطه مع محيطه العربي بسبب أقليته الطائفية في تشكيلة العراق الاجتماعية .

تكثيفا يمكن القول إن سيادة الروح البدوية والبنية العسكرية لحزب البعث المتشابكة وتجربته السياسية في الحكم تشكل المرجعية الحقيقية لنشاط المعارضة العراقية المسلحة.

لقد أثبتت التجربة التاريخية التي عاشتها كثرة من البلدان إن اعتماد العنف والروح الانقلابية أسلوبا كفاحيا بهدف استلام السلطة السياسية يفضي الى المعادلة السياسية / الاجتماعية التالية : .

ـ اعتماد العنف في الوصول الى السلطة يقود الى الاحتكار والإقصاء.

ـ يؤدي احتكار السلطة وإقصاء الخصوم السياسيين الى سيادة العنف والعنف المضاد في الحياة السياسية.

ـ سيادة العنف والعنف المضاد يفضي الى ضياع مصالح البلاد وسيادته الوطنية.

استناداً الى تلك الرؤية وانطلاقاً من ضبابية البرنامج السياسي للمعارضة العراقية نواجه بالسؤال التالي: . ما هي رؤية المعارضة المسلحة العراقية إزاء القضايا الرئيسية المتحكمة في بناء الدولة العراقية واعني بها : .

أولا: بناء شكل الدولة العراقية فدرالي / مركزي انطلاقا من تنوع التشكيلة العراقية القومي / الاثني.

ثانيا : .طبيعة ومضمون نظامها السياسي .

ثالثا: .دور الدولة وسياستها الاقتصادية.

إن تجديد الرؤى الفكرية ووضوح الأهداف السياسية ينطلق من ضرورة مساهمة الجميع في حل أزمة البلاد السياسية التي تتنازعها مشاريع سياسية مختلفة تتحكم في المشهد السياسي الراهن وما تنتجه من نزاعات دموية ومآسي إنسانية.

إن تحديد المشاريع المتنازعة على مستقبل العراقي السياسي يمكن حصرها في بناء الدولة وسلطتها السياسية والمتمثلة بـ: ـ

أولا ـ مشروع بناء الدولة على أساس الموازنة الطائفية المرتكزة على تقاسم السلطات الثلاث استناداً الى توافقات طائفية / عرقية بمباركة خارجية.

إن المشروع المشار إليه يمكن اعتباره مشروعاً مرجحاً في اللحظة التاريخية المعاصرة لهذا تتزايد الشكوك من إن يصبح مشروعا سائداً وما ينتجه من ضياع الديمقراطية السياسية المتركزة على موازنة المصالح الاجتماعية بدلا من المصالح الطائفية / القومية.

ثانياً: مشروع ازدواجية الهيمنة الهادف الى بناء السلطة العراقية انطلاقاً من (التعاون والتشاور) مع الإدارة الأمريكية ورغم إن هذا المشروع يتداخل مع المشروع الطائفي / العرقي إلا إن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تهدف الى جعل هذا (التعاون) قاعدة للحكم بعد تأطيره باتفاقيات دولية اقتصادية / سياسية / عسكرية.

ثالثا : . مشروع المعارضة المسلحة العراقية المستند الى استخدام العمل العسكري وصولاً للسلطة والعمل على احتكارها.

إن المشاريع الثلاثة المتنازعة على صياغة مستقبل الدولة العراقية ونظامها السياسي تشكل خطرا كبيرا على بناء الدولة العراقية وتماسك تشكيلتها الاجتماعية .

تكثيفاً لما جرى استعراضه واستناداً الى المشاريع السياسية المتنازعة على مستقبل بناء الدولة العراقية نصل الى بعض الاستنتاجات التي أراها ضرورية أهمها: ـ

١ : . بناء الدولة العراقية على قاعدة الوطنية الديمقراطية يشترط الالتزام الفكري بالديمقراطية والتنافس السلمي بعد التخلي عن العنف والروح العسكرية.

٢ : . انتقال المعارضة العراقية المسلحة الى الكفاح السياسي السلمي يقود الى تطوير العمل الوطني المناهض لكافة المشاريع الأجنبية و الهادف الى استعادة السيادة الوطنية .

٣: . إن إعادة بناء الدولة العراقية على قاعدة الديمقراطية وتوازن مصالح تشكيلتها الاجتماعية / القومية يشكل خطوة أساسية لبناء المصالحة الوطنية الشاملة.

٤ : . ان التخلي عن الأوهام السياسية والأفكار الأيديولوجية والانتقال الى الحوار الوطني الشامل يشكل ضمانة وطنية لبناء العراق ومستقبله السياسي .

الهوامش : ـ

١ : ـ ان الدولة العراقية ومنذ نشأتها استندت الى سلطة الأقلية الطائفية والتي جرى تغليفها بصيغة علمانية الا ان البناء الطائفي الجديد يستند الى تقاسم السلطة على أساس طائفي تعززه الممارسة السياسية .

بمثل شيرين عبادي... يعتدل الميزان

جمال جصاني

يبدو اننا (سكان هذه الاوطان القديمة) نحتاج الى الكثير من الجهد، والمزيد من التجارب الخائبة، لكي نتلمس الطريق المؤدي الى آخر نفق الادغال المتضافرة من الاشتباكات والثارات وموروثاتها في خنادق اللاشعور.

فبعد ان نجح الضابط القوزاقي المغمور رضا، في انتزاع لقب الشاه وبسط سلطته الحازمة على مختلف المدن والاقاليم المعروفة اليوم باسم ايران، فشل في مهمة تزريق نسخته من الاتاتوركية على ماتبقى من الدولة القاجارية. ولم يمر وقت طويل حتى ازاحته القوى العالمية المتنفذة آنذاك لتأتي حقبة ابنه صاحب عرش الطاووس. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي السنوات الاولى من حكم محمد رضا شاه، عام ١٩٤٧ ولدت شيرين عبادي لعائلة ميسورة الحال تنحدر من مدينة همدان (حيث المحطة الاخيرة للشيخ الرئيس ابن سينا).

ومنذ خطواتها الاولى في دروب الحياة، اصطدمت باستدارات الاقدار الحادة، حيث تحتفظ ذاكرتها الطفولية بذلك الحدث التراجيدي في تاريخ ايران المعاصر، عندما اطاحت مخلوقات البرك الآسنة بدعم وتخطيط من قبل اجهزة الـ (CIA) بأول رئيس حكومة منتخب (الدكتور مصدق) والذي قالت السيدة عبادي في مذكراتها عنه:

(مصدق، قاد أول انبعاث وتوهج للديمقراطية، اختبرته ايران منذ قرون).

وكما استنسخت بعد عقدين تجربة (الجنرال – الدمية) في شيلي ضد الرئيس المنتخب سلفادور الليندي، هرست مجنزرات الجنرال زاهدي المتجحفل وحثالات الريف واوباش المدن اول تجربة فتية للديمقراطية في بلاد فارس. لقد القت تلك الاحداث بظلالها على اسرتها، وصار الوالد (كان نائب وزير الزراعة في حكومة مصدق) كثير التواجد في المنزل بعد ان جرد من مسؤولياته المهمة. ومن الاهمية بمكان الاشارة هنا الى تلك الاجواء الاسرية التي صنعت من شيرين عبادي مانعرفه ويعرفه العالم كله عنها؛ مناخ اسري بعيد كل البعد عن ترسانة الموروث الشرقي المعادي للانثى، يصعب فيه على المهتمين العثور على مفردات من نسيج (المحرم) في قاموسها الشخصي والاسري، لذلك شقت طريقها في معترك الحياة بثقة وحزم لا يلين.

عام ١٩٧٠ اصبحت أول قاضية في المحاكم المدنية للعاصمة طهران، وعلى الرغم من طفح الحداثة القشرية والذي تسربلت به مختلف مناح الحياة في المدن الايرانية والعاصمة طهران خاصة، الا ان جوف البنية التحتية كان يمور بالقيم التقليدية والموروثات المتحجرة، وهذا ما ادركته القاضية الشابة، في تردد الرجال من الاقتران بها بعد ان يعرفوا مهنتها غير المألوفة ومخزونات الرأسمال الرمزي للشوارب....غير ان الاقدار كانت اكثر انصافا من ذلك الموروث، فبعثت لها من يدرك مكنونات هذه الشخصية النادرة، ليوافق ان يكون شريكاً لا مالكاً كما نصت عليه تشريعات الذكور.

ورغم ادراكها لطبيعة النظام الشاهنشاهي المعادية لروح الديمقراطية والعدل وحقوق الانسان، الا انها واصلت عملها بين ردهات وزارة العدل والمحاكم المدنية في طهران وعن تلك الحقبة تقول:

(على الرغم من ان الناس كانوا يرتجفون من مجرد ذكر اسم (السافاك) فقد ظلوا يثقون بالنظام القضائي، ويؤمنون بصدق؛ من ان القانون يحمي حقوقهم).

وفيما هي تواصل كفاحها في تثبيت هيبة القانون، واصلت دراستها الاكاديمية وحصلت على شهادة الدكتوراه في القانون. وعند اندلاع الاضطرابات الشعبية المناهضة للنظام الملكي المباد، شاركت القاضية شيرين عبادي في تلك النشاطات المعارضة للنظام القائم آنذاك، وعندما شاهدها مسؤولها الاعلى ضمن الوفد الذي قدم له مطالب عدد من منتسبي وزارة العدل المتضامنة مع مطالب الانتفاضة الشعبية. قال لها متعجبا: كيف تقفين الى جانبهم وهم ان وصلوا الى السلطة سوف لن تجدي لك مكاناً على منصات القضاء.؟!

وذلك ماحدث تماما، عندما اندفعت الى ردهات ومؤسسات القضاء، مومياءات شاردة من مغارات القرن السابع الهجري ولم يمر وقت طويل حتى اسبتدعاها (حاج آقا) القضاء الجديد، طالباً منها الالتحاق الى وظيفة ادارية. ومنذ تلك اللحظة ادركت ان عليها مهمة النهوض بواجبها المهني والوطني والحضاري في التصدي لهذا الفهم المتخلف للاسلام. وفي كتابها (يقظة ايران؛ مذكرات الثورة والأمل) كتبت تقول: (طوال السنوات الثلاث والعشرين الماضية، أي منذ اليوم الذي عزلت فيه من منصبي كقاضية، بقيت اردد مع نفسي؛ ان تفسير الاسلام بطريقة تنسجم مع المساواة والديمقراطية، يشكل التعبير الحقيقي عن الايمان. فليس الدين هو الذي يكبل النساء، بل الاوامر الانتقائية لاولئك الذين يريدون ابقاءهن معزولات عن العالم...).

فتحت ذريعة (الحرب المفروضة) لم تتوان السلطات الجديدة من استخدام ابشع اساليب البطش في تصفية المناوئين لسياستها وتشريعاتها المتخلفة والتي حولت مؤسسة القضاء من ملاذ للمظلومين وأصحاب الحق المهدور الى حشود من نسل (مسرور) وهراوة مشرعة للدفاع عن الامتيازات الجديدة. كان فيها لآية الله خلخالي قصب السبق (أول رئيس للمحاكم الثورية) وتلامذته الجدد الذين يدعون اليوم لإعدام المحتجين على نتائج الانتخابات الاخيرة.بعد حزمة التقارير المقدمة اليه، عن الحالة الكارثية لمدينة لندن والمدن الكبرى، بعد الحملات الوحشية للطائرات الهتلرية عليها، لم يسأل ونستون تشرشل مستشاريه سوى: كيف هو حال القضاء؟

قالوا: بخير.

فاطمئن ذلك السياسي المخضرم. فعندما يظل القضاء معافى، يكون امر ترميم خسائر البشر والحجرممكنا. كذلك انتبهت القاضية شيرين عبادي الى هذا الامر الحيوي؛ باعتبار القضاء المستقل، هو هيئة الاركان الحقيقية للامم الحرة. وعندما دشنت (الثورة الاسلامية) مشوارها بانشاء سلطة المحاكم الثورية والشرعية بديلاً عن مؤسسات القضاء المستقلة والقوانين المتفقة وروح العصروتحديات الحياة الحديثة، ادركت السيدة عبادي، وهي التي ايدت الثورة بحماس؛ ان ميزان العدالة قد تدحرج الى جوف شر عظيم.

لقد كرست حياتها ومواهبها وارادتها الصلبة، من اجل نصرة القضايا العادلة، وتصدت بحزم لفرسان الاسلام القشري من الذين اختزلوه الى مجرد فرمانات متواصلة من الممنوعات والمحظورات في المأكل والملبس والفصل بين الجنسين واطالة اللحية ومهر الجبهة بزبيبة الصلاة و....وقد جاءت الاحداث لاحقا لتؤكد حجم الكارثة التي تؤدي اليها نظرية الحق الألهي لرجال الدين في الحكم (ولاية الفقيه) وما يرشح عنها من هيئات مثل (مجلس الاوصياء) هذه الهيئة (غير المنتخبة من رجال الدين) هيئات سمحت لنفسها حق سلب الناس حريتهم في اختيار من يمثلهم في الحياة الدنيا. هيئات ومخلوقات قال عنهم رائد التنوير الشهيد فرج فودة: (وضعوا انفسهم في موضع الاوصياء على المجتمع، وهم أولى الناس بان يعاملوا معاملة المحجور عليهم).

وبعد نهاية الحرب وفي بداية التسعينيات وجدت السيدة عبادي نفسها تنبري لمهمة الدفاع عن ضحايا العنف في المحاكم الايرانية، وذات يوم وهي تبحث في ملفات الضحايا عثرت على وثيقة تشير الى انها الضحية القادمة لعمليات الاغتيال التي طالت العديد من المثقفين؛ تلك العمليات التي اعترفت الحكومة بمسؤوليتها الجزئية عنها وتدحرجت ملفاتها الى قعر النسيان بعد (انتحارالمسؤول الأمني (سعيد امامي) والمتهم الرئيسي في السجن) ذلك السيناريو المحبب لتلك المخلوقات المولعة بارتكاب جرائمها باسم الله، كما تكرر ذلك مؤخراً في سجن (كهريزك) بعد الاحتجاجات الاخيرة على نتائج الانتخابات. لقد ادركت السيدة عبادي حجم المخاطر الجدية التي تحيط بها....لكنها لم تتخاذل امام هذه القوى الشبحية التي لا غاية لها سوى ترسيخ مناخات الخوف والذعر ومن ثم الاذعان بين صفوف (عيال الله) وعن تلك الاجواء قالت:

(لم يعد ثمة قانون، وحياة الناس باتت رخيصة جدا...).

ولأنها امرأة قانون من الطراز الاول، فقد كانت تتمتع بحصافة وحكمة افتقدتها العديد من الاحزاب والحركات السياسية والاجتماعية ذات الباع الطويل في سوح النضال. لم تمكن شيرين عبادي اعداءها من النيل منها بيسر، لقد وضعت نصب عينيها برنامجاً طويل الأمد من اجل نصرة القضايا العادلة للشرائح المهمشة (الأطفال، النساء، وضحايا العنف بمختلف اشكاله...) ومن خلال ذلك الطرق الدؤوب والمثابر أطاحت بمساحيق الحكام الجدد وذرائعهم الزائفة. لقد كانت شديدة الايمان بان نجاح قضية الاصلاحيين سيتوقف على قدرتهم في ايصال رسالة فحواها: ان الاطاحة بنظام ولاية الفقيه، لا يعني العداء للاسلام ، بل هو انعتاق لروح الاسلام الايجابية ووجهه المشرق. ولذلك فقد تحولت عن حق الى (امة في امرأة).

ولم يكن قرار منحها ارقى جائزة عالمية (نوبل للسلام) الا تقديراً لكفاحها وتضحياتها في ذلك الدرب المتخم بدغل المخاطر والتهديدات. وكما جاء في كلمة لجنة (نوبل) عنها:

(انها كمحامية، وقاضية، ومحاضرة وكاتبة وناشطة تتكلم بوضوح وبقوة، في بلدها ايران وفي مناطق ابعد بكثير من حدود بلادها. وبصفتها صوت الانسان المحترف والشجاع، فقد وقفت بجرأة ولم تأبه للتهديدات الموجهة الى سلامتها الشخصية...).

واليوم يشاهد العالم باسره النهوض الجديد لسكان بلاد فارس، وشوطهم الجديد عبر ذلك المشوار الطويل في النضال من اجل الحرية وانتزاع حقوقهم المشروعة من قراصنة (الصناديق) فتحت شعار (أين صوتي) تدفقت قوافل التضحيات وانطلقت الاحتجاجات، تلك التقاليد التي بقيت متدفقة بفعل كفاح وحكمة شخصيات رائعة من نسيج شيرين عبادي ورفاقها المتطلعين الى ايران جديدة حرة ومتوهجة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net